

((تأثير قانون الاستثمار الجديد في سوق العراق للاوراق المالية/دراسة تحليلية))

اعداد : م.م مصطفى جعفر عيسى العيسى

جامعة بغداد . مركز بحوث السوق وحماية المستهلك

قسم البحوث والدراسات

المقدمة

المبحث الاول - منهجية البحث

اولاً - مشكلة الدراسة

ثانياً - اهداف الدراسة

ثالثاً - اهمية الدراسة

رابعاً - منهج الدراسة

خامساً - حدود الدراسة

سادساً - اساليب جمع المعلومات

المبحث الثاني - الاطار النظري للبحث

اولاً - مفهوم السوق

ثانياً - الاطار القانوني

المبحث الثالث - واقع سوق الاوراق المالية بعد تطبيق قانون الاستثمار العراقي

اولاً - نظرة على قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦

ثانياً - تحليل المؤشرات في سوق الاوراق المالية العراقي لسنة ٢٠٠٩

المبحث الرابع - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات

ثانياً - التوصيات

المصادر

الملاحق

المقدمة

أصبحت الاسواق المالية في الوقت الحاضر من المتطلبات الأساسية لتحقيق التطور الاقتصادي والمالي وتبرز اهمية السوق المالي في خدمة الاقتصاد الوطني العراق حيث ان سوق العراق للأوراق المالية (بالإنجليزية: ISX) هو سوق للأوراق مالية في بغداد وتأسست السوق في حزيران ٢٠٠٤. وتعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية. و هي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات. و قبل عام ٢٠٠٣، وكان يطلق على السوق الحالية اسم بورصة بغداد والتي تديرها وزارة المالية العراقية. اما الآن فهي هيئة ذاتية التنظيم مثل بورصة نيويورك. اعتباراً من عام ٢٠٠٥ أصبحت سوق العراق للأوراق المالية هي البورصة الوحيدة في العراق. عندما افتتحت في عام ٢٠٠٤، كانت هناك ١٥ شركة فقط مدرجة في السوق، اما الآن فتم ادراج أكثر من ١٠٠ شركة.

وبناء عليه ففي الوقت الذي تقلص فيه دور القطاع الع ام و اعطاء دور اكبر للمبادرات

الفردية وولوج القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعادة الاعمار تطلب تكوين شركات

تحتاج الى رأس مال او زيادة راس المال للشركات القائمة ونتيجة لذلك تبلورت سياسة الدولة

الاقتصادية من خلال احكام التشريع العراقي(الدستور) والذي اخذ بنظ ام اقتصاد السوق حيث

نصت المادة ٢٥ من الدستور بان الدولة تكفل اصلاح الاقتصاد العراقي ووفق اسس اقتصادية

حديثة بما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتطبيقاً لهذه

المادة الدستورية صدر قانون ١٣ لسنة ٢٠٠٦ لمعالجة مشكلات الاقتصاد العراقي الذي

يعاني من ضعف التراكم الرأسمالي كون الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على موارد

النفط في التمويل وكبر حجم البطالة وهشاشة القطاع الخاص وبسبب أهمية ما سبق توضح

هذه الدراسة الواقع الحالي لسوق العراق للاوراق المالية في ظل تطبيق قانون الاستثمار

العراقي حيث تناول الباحث في المبحث الاول منهجية البحث والمبحث الثاني الاطار النظري

للدراسة اما المبحث الثالث واقع و افاق سوق الاوراق المالية من خلال تحليل بعض المؤشرات

المالية بعد تطبيق قانون الاستثمار العراقي اما المبحث الاخير فتم تناول الاستنتاجات

والتوصيات التي أكدت على أهمية قانون الاستثمار العراقي وضرورة توفير الادوات والمناخ

الاستثماري الملائم لتطبيقه.

المبحث الاول - منهجية البحث

اولاً - مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف عائد الاستثمار في سوق الاوراق المالية قياسا في الاستثمارات الاخرى في قطاعات اخرى

ثانياً - اهداف البحث

١. بيان ضعف عائد الاستثمار في سوق الاوراق المالية.

١. تحديد المشاكل التي يواجهها سوق المال العراقي في تطبيق قانون الاستثمار العراقي.
٢. معرفة المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين.
٣. التعرف على التزامات المستثمر.
٤. ماهي مجالات الاستثمار.
٥. تقويم وتحليل واقع سوق المال العراقي.
٦. وضع نظريات مستقبلية لتطوير سوق المال العراقي.

ثالثاً - اهمية الدراسة

تاتي اهمية الدراسة من ان سوق الاوراق المالية يعد من القطاعات الاستثمارية المهمة في الاقتصاد العراقي بالاضافة الى ذلك تتبع اهمية من خلال مايلي

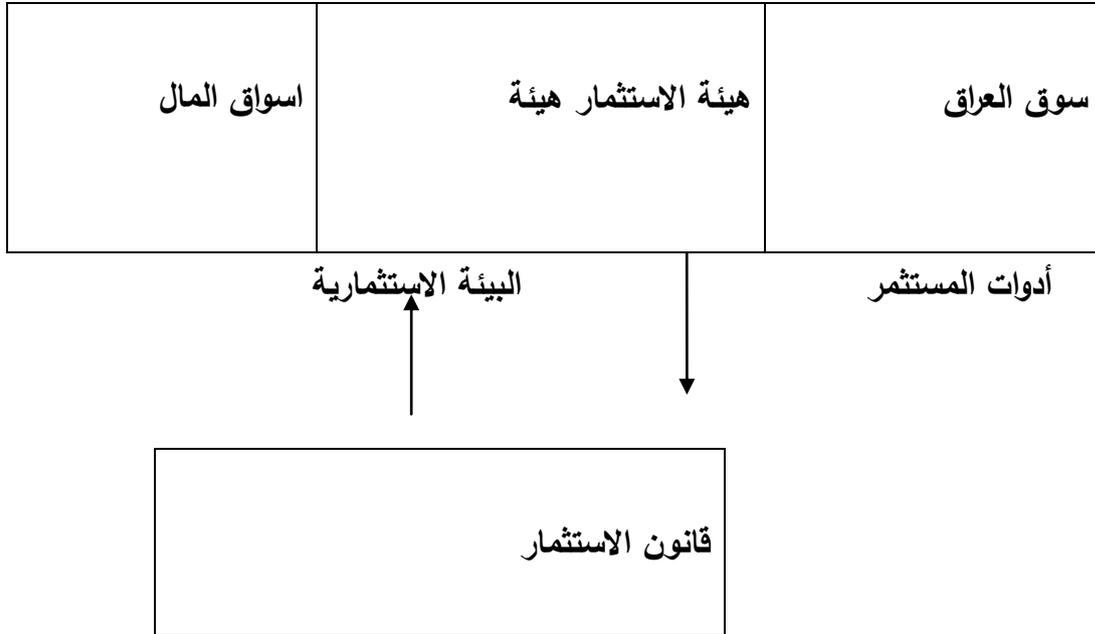
١. اظهار نقاط القوة في المؤسسات والشركات في سوق الاوراق المالية.
٢. محاولة ترشيح بعض القرارات الاستثمارية واحكام الرقابة على حسن اداء السوق.
٣. بيان مستوى كفاءة السوق العراقي والقدرة التسويقية لادارته خلال الفترات المستقبلية القادمة.

٤. وضع استراتيجيات استثمار لمديري سوق المال وهيئة السوق المال.

رابعاً-فرضية الدراسة

يفترض الباحث بتوضيح ضعف اداء السوق المالية في العراق من خلال الفرضية الاتية (بؤثر قانون الاستثمار العراقي الجديد في سوق العراق للاوراق المالية).

خامساً - منهجية الدراسة :ركز الباحث دراسة في هذه المنهجية على ثلاثة جهات
اساسية:



الشكل رقم (١) هيكلية البحث من اعداد الباحث

سادساً - حدود الدراسة

الحدود الزمانية/ الفترة من ٢٠٠٩/١/١ الى ٢٠٠٩/١٢/٣١

الحدود المكانية / محافظة بغداد - سوق العراق وهيئة الاوراق المالية وهيئة الاستثمار.

سابعاً - اساليب جمع المعلومات

١. الجانب النظري.
٢. الكتب الاقتصادية والادارية والاستثمار.
٣. المجالات الاقتصادية.
٤. التقارير والوثائق في مجال الاستثمار والقوانين الخاصة بالاستثمار.

الجانب العملي

١. لقاءات مع المسؤولين في هيئة الاوراق المالية.
٢. تحليل البيانات باستخدام مؤشرات النسب المئوية للتغير.

٣. الجداول الاحصائية.

٤. قانون الاستثمار العراقي وادواته.

المبحث الثاني الاطار النظري للمبحث

اولاً: سوق المال (تعريف)

ان التطور الاقتصادي يحتم قيام الاسواق المالية بشقيها النقدي والرأسمالي وتتسأ في العادة نتيجة لانتقال الاقتصاد في مرحلة الكفاءة والمقايضة الى مرحلة الوفرة في الانتاج واستخدام النقود ومن ثم تطور الائتمان في المعاملات الاقتصادية.

ويتطور السوق المالي وينمو مع تطور الاقتصاد من حيث زيادة الانتاج والتخصص وما يستتبعه من حاجة الى مزيد من الكفاءة في استخدام المدخرات الوطنية لتنشيط عملية توظيف موارد الانتاج المتاحة وذلك حتى يمكن توسيع القاعدة الانتاجية.

اغلب الدول النامية في غياب الاسواق المالية اصبحت تعتمد الى حد كبير على الاسواق المالية الاجنبية من تلبية احتياجاتها في مجال توظيف الاموال عند توفرها والحصول على الاموال عند الحاجة اليها.

ويبدو ان هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الانتاجية ل اقتصاد من جهة وبين نمو السوق المالي من جهة اخرى وهي علاقة يبدو انها عضوية وضرورية وذلك حتى ينشئ تمويل ال جهد التنموي . وقد حظيت الاسواق المالية في الاونة الاخيرة باهمية وتحفيز الاستثمارات سواء على المستوى المحلي او على المستوى الخارجي فالاسواق المالية اذ تقوم بدور فاعل في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ويتمثل مفهوم السوق المالي في انه يلتقي المدخرون والمستثمرون ويمكن ان يكون هذا اللقاء بشكل مباشر او بشكل غير مباشر عن طريق وسائل الاتصال المختلفة من هاتف او بريد عادي او الكتروني وغيرها.

من خلال ما سبق يمكن القول ان السوق المالي كمفهوم يتمثل في الاتي : (عيسى، ٢٠٠٠،

ص ٥٠)

أولاً – اداة لانسياب المدخرات من المدخرين وهو القطاع العائلي الى المستثمرين وهو قطاع الاعمال.

ثانياً – اداة تنظيم تربط بين الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض من الاموال وتلك التي تعاني عجز في التمويل.

فالسوق المالي اذن طبقاً لهذا المفهوم هو عبارة عن اداة تمكن الوحدات الاقتصادية المتواجدة في الاقتصاد من الاتصال ببعضها البعض وبالتالي الالمام بكافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالاموال (الهندي، ١٩٩٧، ص١٠٥).

ثانياً – اهمية السوق المالي :تاتي اهمية السوق المالي في انه اداة لتعبئة المدخرات لاستعمالها في الاستثمار.

ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك يعمل على تخصيص الموارد بشكل اكفاء وفعالية اكثر.

ان الية السوق المالي تساعد على زيادة النشاط الاقتصادي سواء بالهنية للوحدات الاقتصادية او مؤسسات الدولة.

والادوات المالية التي تستعمل في السوق المالي كما اسلفنا عبارة عن وثائق تثبت انتقال الاموال وتحدد حقوق المتعاملين وهذه الادوات المالية يعرضها المستثمرون ويشترئها المدخرون ان كفاءة ونجاح السوق المالي تعتمد الى حد كبي ر على وجود المدخرين الذين يكونون على استعداد لاقراض الاموال مقابل العائد المناسب على الاموال التي يقومون بتجميعها.

وبصفة عامة يمكن اجمال اهمية السوق المالي في الوظائف التالية (هندي، ١٩٨٧، ص١٢٠)

١ يحقق السوق المالي وظيفة هامة للاقتصاد وهي ايجاد قنوات لتجميع المدخرات الخاصة وتوجيه هذه المدخرات نحو الانتاج.

وهذه العملية تحقق زيادة حجم كل من الادخار والاستثمار في الاقتصاد ونحن نعرف ان الزيادة في الاستثمار تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ولا تحقق هذه العملية هذه الفائدة فقط وانما تتيح مجالاً أكبر للنمو المالي امام الاقتصاد.

٢ - مساعدة المدخرين في تنويع استثماراتهم : ان وجود السوق المالي يتبع للأفراد المدخرين بدائل اخرى للاستثمار ما يؤدي الى اختلال في استخدام الموارد من ناحية والى ارتفاع الاسعار من ناحية اخرى.

٣ - ومن هنا فإن السوق المالي يمكن الافراد من استخدام مالايديهم من فوائد مالية من اجل الحصول على اصول مالي اخرى يحصلون منها على عائد مالي وهذا يعني اذ وجود السوق يمكن الافراد من زيادة مدخراتهم وتكوين فوائض مالية واستعمالها في البدائل الاستثمارية المختلفة عوضاً عن اتفاقها على السلع الاستهلاكية وتكوين السلع العمرة.

٤ - يشجع السوق المالي الافراد على الاحتفاظ بالاوراق المالية لادراكهم بانهم سيتمكنون من بيع هذه الاوراق في الوقت الذي يريدونه، ان شعور المستثمرين بإمكانية تسويق الاوراق الاوراق المالية فيما بعد يجعلهم يقبلون على شراء اصدارات جديدة وهذا يعني ان السوق المالي يزود الاقتصاد بتدفق مستثمر من الاموال.

٥ - ان وجود السوق المالي يمكن المصارف التجارية من استخدام بعض مواردها في اصول سائلة قصيرة الاجل فمن المعروف ان المصارف التجارية تشكل العمود الفقري لنظام الائتمان في اي اقتصاد (النجار، ١٩٨٩، ص ١٥٥).

٦ - ان وجود السوق المالي سيمكن الافراد من الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالشركات والاستثمارات المختلفة والمجدية والتي تدر عائداً مجدياً بال نسبة لهم. وربما سيغني هؤلاء الأفراد ويتحملوا تكاليف مرتفعة في سبيل الحصول على المعلومات في حالة عدم وجود السوق المالي، ومن هنا فان السوق المالي سيمكن المتعاملين فيه من الاستفادة من قدرات الحجم الكبير بالمؤسسات المالية لان ينخفض من تكاليف التقصي والمعلومات بالنسبة للمدخرين والمستثمرين على حد سواء (عزام، ١٩٩٩، ص ٢٠).

٧ - ان وجود السوق المالي سيمكن من الدخول كمقترض اذ اقتضت حاجتها لذلك ففي بعض الاحيان تود الدولة تنفيذ بعض المشاريع الضرورية ولكن ايراداتها الدائمة لا

تكفي فتدخل الدولة السوق المالي كمقترض وبالتالي تحصل على التمويل اللازم لمشروعاتها.

٨- وجود السوق المالي في اي بلد يؤدي الى تخصيص اكفاً للموارد الاقتصادية فالوحدات الاقتصادية التي لديها فائض من الاموال تعرضها في السوق وتقارن بين ما يمكن ان تحصل عليه من هذه الموارد في الاستخدامات البديلة الاخرى من حيث العائد والامان وفرص النمو وقابليتها للتداول. (منير، الهندي، ١٩٨٧)

٩- يعكس السوق المال توقعات الافراد فعندما يتوقع الافراد انخفاض العائد على الاوراق المالية فانهم يفضلون الاحتفاظ بالنقود او اصول حقيقة اخرى بدلاً من شراء اوراق مالية (طوقان، ١٩٩٧، ص ١٢٠).

١٠- ان وجود السوق المالي يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية فمن المعروف ان السوق المالي يوفر الادوات التي يمكن استخدامها لتحقيق الاهداف المرغوبة في الاقتصاد والتي يود تنفيذها عن طريق السياسة النقدية، قيامه السوق المفتوح التي يمارسها المصرف المركزي لا تتم الا في وجود السوق المالي.

ثانياً: الاطار القانوني:

ان ايجاد اطار قانوني وتنظيمي يساهم في تسهيل التعامل في السوق المالي ويوفر الحماية للمتعاملين فيه ليس بالامر الصعب بل كل ما يقتضية الامر هو استصدار مجموعة من القوانين والانظمة والتعليمات التي تلعب دوراً اساسياً في عملية بناء الهيكل الاساسي للسوق من جهة وتوفير المناخ الملائم لتفاعلها مع الاقتصاد من جهة اخرى، ويراعى في ذلك الحوافز والتسهيلات التي ينبغي ان توفرها هذه القوانين لعمليات السوق وبعث الثقة والطمأنينة والاستقرار لدى المتعاملين فيه ولاستكمال الاطر القانونية للسوق المالي ينبغي ايضاً مراجعي التشريعات القائمة والتي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالسوق المالي وتعديلها لتتلائم مع قانون السوق المالي المقترح.

ولتعزيز دور السوق المالي في النشاط الاقتصادي يقترح ان يتضمن قانون السوق المالي المقترح ولوائحه المختلفة المجالات التالية على الاقل: (منصور، حسام، ٢٠٠٠)

- ادارة السوق وصلاحيات اللجنة ورئيسها.
- تنظيم الشؤون المالية والادارية بالسوق.
- الاعضاء والوسطاء من حيث شروط قبولهم وبيان اعمالهم وحقوقهم وواجباتهم وتحديد شروط اسقاط العضوية او صفة الوساطة عنهم.
- تحديد اشتراكات الأعضاء ورسوم الوسطاء ولموظفي السوق وسائر المتعاملين فيه.
- الاجراءات التأديبية للاعضاء والوسطاء ولموظفي السوق وسائر المتعاملين فيه.
- الصفات الشخصية التي يجب ان يتحلى بها اعضاء السوق وشركاؤهم واعضاء مجالس الادارة وموظفهم الذين يتعاملون مع الجمهور.
- شروط قبول الاوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق اوشطبها.
- تنظيم التعامل بالاوراق المالية في السعر وتسجيلها.

المبحث الثالث / واقع سوق الاوراق المالية بعد تطبيق قانون الاستثمار العراقي

اولاً - نظرة على قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦

ان قانون الاستثمار العراقي الذي صدر في جريدة الوقائع العراقية ليوم ٢٠٠٦/١٠/١٠ لتنظيم عملية الاستثمار الوطني والاجنبي في العراق يحتوي العديد من المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين وهي*:

- ١ - اخراج رأس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده ويعمله قابلة للتحويل.
- ٢ - التداول في سوق العراق للاوراق المالية.
- ٣ - استثمار الاراضي اللازمة للمشروع والمساحة على ان لا تزيد عن ٥٠ سنة قابلة للتحديد.
- ٤ - التأمين على المشروع الاستثماري لدى اي شركة تأمين وطنية او اجنبية.
- ٥ - فتح الحسابات بالعملة العراقية او الاجنبية او كليهما لدى مصارف العراق او خارجة.
- ٦ - يمنح حق الاقامة وتسهيل دخول المستثمر وخروجه من والى العراق.
- ٧ - عدم مصادرة او تأميم المشروع الاستثماري.
- ٨ - للمعاملين من غير العراقيين تحويل رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق.

٩+ الاعفاء من الرسوم والضرائب لمدة (١٠) سنوات من بدء تشغيل المشروع قابلة للزيادة الى (١٥) سنة كذلك الاثاث والموجودات اللازمة لتوسيع وتحديث المشروع.

اما التزامات المستثمر:

- ١+ ان يشعر الهيئة بتاريخ بدء العمل بالمشروع.
- ٢+ مسك حسابات اصولية يدققها قانوني مجازفي العراق.
- ٣+ ان يقدم دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية ومعها كافة الخرائط للمشروع.
- ٤+ مسك سجل المواد المستوردة وان يحافظ على البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية.
- ٥+ الالتزام بالقوانين العراقية ومنهج خطة العمل المقدمة من المستثمر.

اما مجالات الاستثمار فهي:

لقد فسخ القانون اعلاه كافة مجالات الاستثمار امام المستثمر العراقي او الاجنبي باستثناء:

١. الاستثمار في مجال استخراج وانتاج النفط والغاز.
٢. الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين.
٣. الارض لا تملك الا للمشاريع السكنية وتملك فقط كوحدات منفردة الى العراقيين وماعداها تخصص لمدة لا تزيد عن (٥٠) عاما قابلة للتحديد.

* انظر الملحق رقم ١ قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٦

اما هيئات الاستثمار في العراق فقد شكل القانون هيئتان للاستثمار في العراق وهي:

١. الهيئة الوطنية للاستثمار.

تتمتع بالشخصية المعنوية، يديرها مجلس ادارة مكون من تسعة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص مدة لا تقل عن عشر سنوات مع الشهادة الجامعية الاولى، الهيئة مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والانظمة والضوابط ومراقبة تطبيق هذه الضوابط، وهي تختص بالمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاتحادي حصرياً، يدير الهيئة رئيس بدرجة وزير يرشحه مجلس الوزراء ونائباً للرئيس بدرجة وكيل

وزير يوافق عليهما مجلس النواب واربعة اعضاء بدرجة مدير عام وثلاثة من القطاع الخاص يختارهم رئيس الوزراء.

٢. هيئات الاقاليم والمحافظات غير المرتبطة باقليم حيث ان البناء في العراق اخر قانون تكوين الاقاليم والتي سوف تتمتع بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فان القانون اخر هيئة الاقاليم اما المحافظات غير المنتظمة باقليم فسوف تتمتع بالسلطات المالية والادارية الواسعة وبالتالي نظم حق تكوين هيئة اسرثمار المحافظة. وهيئة الاستثمار للاقاليم والمحافظات تتمتع بصلاحيات منح اجازات الاستثمار وتشجيع الاستثمار وفتح فروع في المناطق التابعة لها بالنشاط مع الهيئة الوطنية وطبقا لهذا القانون.

تتكون هذه الهيئة من سبعة اعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص لمدة سبعة سنوات تتوتبط هيئة الاقاليم برئيس الوزراء الاقليم وهيئة المحافظة بالمحافظ وتخضع لرقابة مجلس المحافظة وقد خول القانون للاقاليم والمحافظات بتشكيل هذه الهيئات، وهي التي تضع الخطط الاستثمارية بما لا يتعارض مع الخطط الاستثمارية الاتحادية. والقانون يخول المحافظات والاقاليم بممارسة دورها في تشجيع الاستثمار فيما الهيئة الوطنية سوف يكون دورها محصوراً في الاستثمارات الاتحادية فقط وهي بذلك لا تتجاوز الادوار المرسومة للاستثمار في الاقاليم والمحافظات وللهيئة الوطنية ميزانية خاصة وعليها البت في طلبات الاجازة خلال مدة لا تتجاوز (٤٥) يوماً وعليها تسهيل منح الاجازات واستخدام المراسلات الالكترونية. ولا بد لنا من طرح تقييم حول القانون وذلك:

انه من المؤكد ان قانون الاستثمار سوف يحدث نقلة نوعية كبيرة في الاقتصاد العراقي من خلال قدم رأس المال والخبرة الاجنبية التي سوف تساهم في تأسيس قاعدة بني تحتية اساسية للاقتصاد العراقي، فالعراق يعاني من قلة رأس المال المتاح للاعمار والانماء نتيجة تراكم الديون كذلك قلة الخبرة المتراكمة نتيجة الحروب المستمرة وهذا القانون سوف يساعد كثيرا في سد هذا النقص.

ان موازنة العراق الفدرالية تعتمد بنسبة ٩٣-٩٥% على واردات النفط الخام، وهذه الواردات تنفق على (دعم البطاقة التموينية، دعم المحروقات وشبكة الرعاية الاجتماعية،

وكذلك الرواتب والاجور للعاملين في الدولة العراقية). وما يفيض عنه لا يكفي من الناحية الواقعية لقيام العراق باعادة البنى التحتية التي تحتاج الى مئات المليارات التي لا تتيسر بسهولة طبقاً لواقع الدولة العراقية المدينة باكثر من (١٣٠) مليار دولار لدول العالم وبالتالي فلا يمكن ان تنهض الدولة الا من خلال منظومة بسيطة للمشاريع لا تستطيع تحقيق التنمية المستدامة ولهذا فلا بد من اللجوء الى الاستثمار شأن العديد من دول العالم.

ان البنى التحتية للاقتصاد العراقي مدمرة منذ مدة تجاوزت ال (٢٥) عاماً من بداية الحرب العراقية - الايرانية ١٩٨٠ ومع نمو وازدياد عدد السكان فان العراق ربما يكون الالة الاقتصادية التي لن تتوقف لاكثر من (٥٠) عاماً وفي كافة النواحي - الخدمية - السلكنية - الصناعية - الزراعية - التجارية. وهذا القانون سوف يحقق هذا التقدم عبر تحقيق البيئة الامنة للاستثمار ان اكثر من تسع (٩) محافظات بالاضافة الى كوردستان العراق تعتبر بيئة امنة للاستثمار وان تقدم ونمو هذه المحافظات بالتاكيد سوف يخلق هاجساً يدعو الرأي العام في المحافظات غير الامنة الى السعي بخلق البيئة الامنة ان الاقتصاد ومن خلال الاستثمار سوف يساهم في تحقيق الامن في البلاد بالتاكيد.

ان قانون الاستثمار اذ يرسى القواعد الاساسية للمستثمر من ضمانات وحماية انما يحقق خطوة جيدة جداً في مضمار الاستثمار، بالرغم من ان مشكلة الارض بقيت معلقة اي لم تحسم بالشكل الذي كنا نطمح اليه وهو ان نعدل القانون بتمليك الارض للمستثمر وقد استثمر من ذلك المشاريع السكنية وبتمليها للعراقيين وهذا تحصيل حاصل باعتقادنا فالعراقي بموجب الدستور له حق التملك والاقامة والسفر في اي منطقة من العراق.* ونحن نعتقد بان مدة (٥٠) سنة التي اعطاها القانون للمستثمر غير كافية، ففي بعض مراد القانون المدني ممكن ان يعطي عقد المساطحة بتسعة وتسعون سنة (٩٩) سنة، صحيح ان المدة قابلة للتمديد ولكن المبدأ السليم ان يملك المستثمر الارض ليحصل الاستقرار في المشاريع الاستثمارية.

ثانياً: تحليل المؤشرات في سوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠٠٩

اداء سوق العراق للاوراق المالية خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩

أ- حجم التداول

ارتفع حجم التداول خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ الى ما يقارب (١١٩,٥) مليار دينار مقابل ما يقارب (١٠٥,٩) مليار دينار خلال الفصل الاول من عام ٢٠٠٩ وبنسبة مقدارها (١٢,٨%)، ومن الجدير بالذكر أن حجم التداول للفصل الثاني ارتفع بنسبة (١,٩٤%) عن ما كان عليه في الفصل الثاني عن العام السابق (٢٠٠٨)، احتل القطاع المصرفي خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ المرتبة الأولى من حيث حجم التداول حيث بلغ حجم التداول ما يقارب (٩١,٣) مليار دينار وبنسبة (٧٦,٤%) من المجموع الكلي، وجاء في المركز الثاني القطاع الفندقي والسياحي حيث بلغ حجم التداول ما يقارب (١٣,٧) مليار دينار وبنسبة (١١,٥%) من المجموع الكلي، وجاء في المركز الثالث قطاع الصناعي حيث بلغ حجم التداول ما يقارب (٩,٤) مليار دينار وبنسبة (٧,٩%) من المجموع الكلي، وقد بلغ معدل الجلسة لحجم التداول خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ ما يقارب (٤,٧) مليار دينار مقابل ما يقارب (٢,٩) مليار دينار خلال الفصل الاول لعام ٢٠٠٩، حيث بلغت عدد جلسات التداول خلال هذا الفصل (٢٥) جلسة تداول مقابل (٣٦) جلسة تداول للفصل الاول من عام ٢٠٠٩.

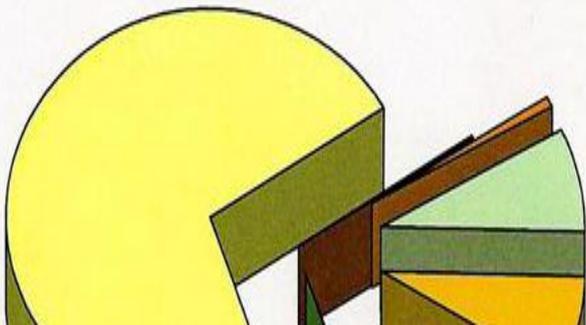
حجم التداول قطاعياً للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (%)

Trading volume of sectoral at 2nd quarter / 2009 (%)

جدول يبين حجم التداول قطاعياً (مليون دينار)

A table showing the trading volume of sectoral (million dinars)

القطاعات	النسبة الى الكلي (%)	الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩	الفصل الاول من عام ٢٠٠٩	الفصل الثاني من عام ٢٠٠٨	نسبة التغير عن الفصل الثاني / ٢٠٠٩ (%)	نسبة التغير عن الفصل الاول / ٢٠٠٩ (%)
The sectors	Proportion to total	The 2nd	The 1st	The 2nd	Percentage	Percentage



داء سوق العراق للاوراق المالية خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩

٢- محدد الاسهم المتداولة

انخفض عدد الاسهم المتداولة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ السى ما يقارب (٤٨) مليار سهم مقابل ما يقارب (٥٧) مليار سهم خلال الفصل الاول من عام ٢٠٠٩ ونسبة مقدارها (١٥,٨%)، ومن الجدير بالذكر أن عدد الاسهم للفصل الثاني انخفض بنسبه (٦,٤%) عن ما كان عليه في الفصل الثاني عن العام السابق (٢٠٠٨)، احتل القطاع المصرفي خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ المرتبة الاولى من حيث عدد الاسهم المتداولة حيث بلغ عدد الاسهم ما يقارب (٣٧,٣) مليار سهم وبنسبة (٧٧,٨%) من المجموع الكلي وجاء في المركز الثاني القطاع الصناعي حيث بلغ عدد الاسهم ما يقارب (٥,٧) مليار سهم وبنسبة (١١,٨%) من المجموع الكلي، وجاء في المركز الثالث قطاع الاستثمار حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة ما يقارب (٣) مليار سهم وبنسبة (٦,٤%) من المجموع الكلي، وقد بلغ معدل الجلسة لعدد الاسهم المتداولة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ حوالي (١,٩) مليار سهم مقابل (١,٥) مليار سهم للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ .

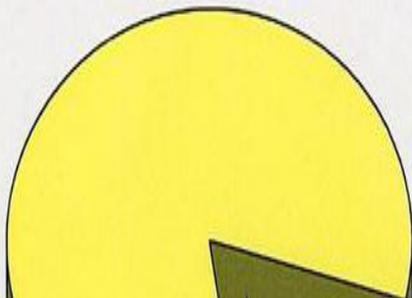
عدد الاسهم قطاعياً للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (%)

No. of shares according to sectors of 2nd quarter/ 2009 %

جدول يبين محدد الاسهم المتداولة قطاعياً (مليون سهم)

A Table showing number of traded shares according to sectors (million Shares)

التقطاعات	النسبة الى الكلي (%)	الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩	الفصل الاول من عام ٢٠٠٩	الفصل الثاني من عام ٢٠٠٨	نسبة التغير عن الفصل الثاني/ ٢٠٠٨ (%)	نسبة التغير عن الفصل الاول/ ٢٠٠٩ (%)
The sectors	Proportion to total	The 2nd quarter of 2009	The 1st quarter of 2009	The 2nd quarter of 2008	Percentage change from the 2nd quarter	Percentage change from the 1st quarter



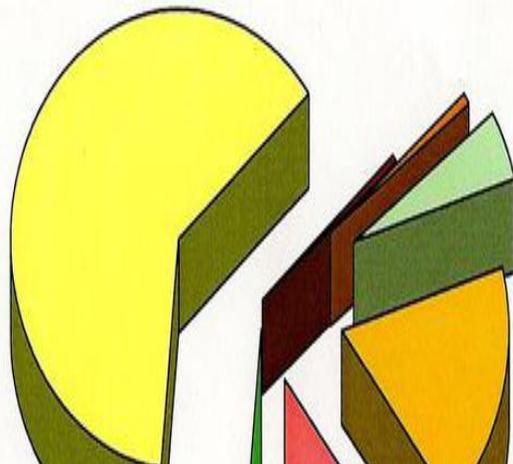
اداء سوق العراق للاوراق المالية خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩

3- عدد العقود

بلغ عدد العقود المنفذة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (٦,٩) الف عقد مقارنةً بـ (١٢,٦) الف عقد للفصل الأول من عام ٢٠٠٩ وبنسبة انخفاض بلغت (٤٥,١) %، ومن الجدير بالذكر أن عدد العقود للفصل الثاني انخفض بنسبة (٥,٤) % عن ما كان عليه في الفصل الثاني من العام السابق (٢٠٠٨)، وقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى من حيث عدد العقود حيث بلغ عدد العقود ما يقارب (٢,٩) الف عقد ونسبة (٤٣) % من المجموع الكلي، وجاء في المركز الثاني القطاع المصرفي حيث بلغ عدد العقود ما يقارب (١,٦) الف عقد ونسبة (٢٣,٦) % من المجموع الكلي، وجاء في المركز الثالث القطاع الفندقى والسياحي حيث بلغ عدد العقود المنفذة ما يقارب (١,٢) الف عقد ونسبة (١٨,٢) % من المجموع الكلي وقد بلغ معدل الجلسة لعدد العقود المنفذة ما يقارب (٢٧٨,١) عقد خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ مقارنةً مع (٣٥١,٨) عقد خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٩.

عدد العقود قطاعياً للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (%)

No. of Transactions of 2nd quarter / 2009 - %



جدول يبين عدد العقود قطاعياً (عقد)

A Table showing the number of executed transactions according to sectors

التقطاعات	النسبة الى الكلي (%)	الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩	الفصل الأول من عام ٢٠٠٩	الفصل الثاني من عام ٢٠٠٨	نسبة التغير عن الفصل الثاني / ٢٠٠٨ (%)	نسبة التغير عن الفصل الثاني / ٢٠٠٩ (%)
The sectors	Proportion to total	The 2nd quarter of 2009	The 1st quarter of 2009	The 2nd quarter of 2008	Percentage change from the 2nd quarter	Percentage change from the 1st quarter

الرقم القياسي للاسعار في سوق العراق للاوراق الماليه

Price Index at ISX

سجل الرقم القياسي للاسعار في سوق العراق للاوراق الماليه للفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ ارتفاعاً بلغت نسبته (٣٦,٨%) ليغلق في نهاية الفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ عند (٢٥١,٦٣١) نقطة مقابل (١٨٣,٩٣٩) نقطة في نهاية الفصل الاول لعام ٢٠٠٩ . حيث ان هذه المؤشرات يتم احتسابها لقياس التغيرات في اسعار اسهم الشركات المدرجه لكل قطاع ، وقد ارتفع الرقم القياسي في خمس قطاعات وهي (، التأمين ، الخدمي ، الصناعي ، الفندقية ، الزراعي) وانخفض في قطاعين وهو (المصرفي ، الاستثمار) .

جدول يبين حركة الاغلاق الفصلي للرقم القياسي لسوق العراق للاوراق الماليه

A Table showing the movement of closure of the quarterly index for ISX

العام	الزراعي	الفنادق	الصناعي	الخدمات	الاستثمار	التأمين	المصرفي		
General	Agriculture	Tourism&Hotel	Industry	Services	Investment	Insurance	Banks		
183.939	88.419	47.515	12.803	91.860	109.317	81.298	41.372	أذار / MAR 2009	1
281.108	90.401	63.517	13.024	102.215	109.361	81.447	41.011	نيسان / APR 2009	2
253.734	90.207	58.798	13.138	104.660	109.523	81.410	40.964	ايار / MAY 2009	3
251.631	90.156	60.306	13.075	103.038	108.827	81.416	40.908	حزيران / JUN 2009	4
36.8	2.0	26.9	2.1	12.2	-0.4	0.1	-1.1	التغير (%)	

Compared to trading stocks of companies with 2nd quarter of 2009 to the 1st quarter of 2009

مقارنة حركة تداول اسهم الشركات للفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ مع الفصل الاول لعام ٢٠٠٩

The Bank sector

المصارف المصرفية

Company name	نسبة التغير (%)	عدد العقود للفصل الأول من عام ٢٠٠٩	عدد العقود للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩	نسبة التغير (%)	حجم التداول للفصل الأول من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	حجم التداول للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الأول / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	نسبة التغير (%)	سعر الاغلاق للفصل الأول من عام ٢٠٠٩ (دينار)	سعر الاغلاق للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (دينار)	اسم الشركة
	Change (%)	The No. of Trans. for 1st quarter of 2009	The No. of Trans. for 2nd quarter of 2009	Change (%)	The trading volume for 1st quarter of 2009 (million Dinars)	The trading volume for 2nd quarter of 2009 (million Dinars)	The change (%)	No. of traded shares for 1st quarter/ 2009 (million shares)	No. of traded shares for 2nd quarter/ 2009 (million shares)	Change (%)	Closing price for 1st quarter of 2009 (ID)	The closing price for 2nd quarter of 2009 (ID)	
Commercial Bank of Iraq	—	390	—	—	1743.9	—	—	1240.6	—	0.0	1.450	*1.450	المصرف التجاري العراقي
Bank Of Baghdad	-79.9	487	98	1920.7	4034.7	81530.4	1859.5	1631.7	31973.5	-5.8	2.600	2.450	مصرف بغداد
Iraqi Islamic Bank	—	509	—	—	5176.9	—	—	5140.7	—	0.0	1.050	*1.050	المصرف العراقي الاسلامي
Middle East Investment Bank	-80.7	833	161	-77.8	5282.7	1172.4	-79.5	2179.6	447.6	-31.5	2.700	1.850	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار
Investment Bank Of Iraqi	-73.8	1054	276	-82.9	5255.2	899.9	-85.1	3776.7	561.3	-3.0	1.650	1.600	مصرف الاستثمار العراقي
Basrah international Bank	—	466	—	—	2255.3	—	—	1921.7	—	0.0	1.150	*1.150	مصرف البصرة الدولي
Credit Bank of Iraq	-9.6	187	169	26.6	1005.2	1272.4	13.1	338.1	382.5	3.0	3.300	3.400	مصرف الائتمان
Dar El-salam Investment Bank	8.7	46	50	-90.5	1393.3	132.3	-89.9	215.4	21.8	-15.7	6.700	5.650	مصرف دار السلام للاستثمار
Sumar Commercial Bank	—	335	—	—	4743.9	—	—	4969.7	—	0.0	0.900	*0.900	مصرف سومر التجاري
Babylon Bank	-82.8	262	45	-80.7	1517.0	292.5	-84.3	1087.0	171.0	9.4	1.600	1.750	مصرف بابل
Gulf commercial Bank	-65.9	967	330	-61.5	5472.7	2105.0	-65.8	3518.3	1203.1	2.9	1.750	1.800	مصرف الخليج التجاري
Economy Bank	-70.0	20	6	-86.5	1416.0	191.1	-90.8	521.1	47.8	0.0	4.000	4.000	مصرف الاقتصاد
Warka Investment Bank	—	904	—	—	10973.5	—	—	5892.1	—	0.0	2.300	*2.300	مصرف الوركاء للاستثمار

Compared to trading stocks of companies with 2nd quarter of 2009 to the 1st quarter of 2009

مقارنة حركة تداول اسهم الشركات للفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ مع الفصل الاول لعام ٢٠٠٩

The Insurance sector

قطاع التأمين

Company name	نسبة التغير (%) Change (%)	عدد العقود للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ The No. of Trans for 1st quarter of 2009	عدد العقود للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ The No. of Trans for 2nd quarter of 2009	نسبة التغير (%) Change (%)	حجم التداول للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار) The trading volume for 1st quarter of 2009 (million Dinars)	حجم التداول للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار) The trading volume for 2nd quarter of 2009 (million Dinars)	نسبة التغير (%) The change (%)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الاول / ٢٠٠٩ (مليون سهم) No. of traded shares for 1st quarter/ 2009 (million shares)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (مليون سهم) No. of traded shares for 2nd quarter/ 2009 (million shares)	نسبة التغير (%) Change (%)	سعر الاغلاق للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ دينار Closing price for 1st quarter of 2009 (ID)	سعر الاغلاق للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ دينار The closing price for 2nd quarter of 2009 (ID)	اسم الشركة	ت
Al-ameen Insurance	-63	8	3	-59.2	7.6	3.1	-67.2	6.7	2.2	12.0	1.250	1.4	الامين للتأمين	1
Dar El-slam Insurance	-53	30	14	19.4	63.4	75.7	-7.4	33.8	31.3	4.3	2.300	2.4	دار السلام للتأمين	2

Compared to trading stocks of companies with 2nd quarter of 2009 to the 1st quarter of 2009

مقارنة حركة تداول اسهم الشركات للفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ مع الفصل الاول لعام ٢٠٠٩

The Investment sector

قطاع الاستثمار

Company name	نسبة التغير (%)	عدد العقود للفصل الاول من عام ٢٠٠٩	عدد العقود للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩	نسبة التغير (%)	حجم التداول للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	حجم التداول للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الاول / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	نسبة التغير (%)	سعر الاغلاق للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (دينار)	سعر الاغلاق للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (دينار)	اسم الشركة	ت
	Change (%)	The No. of Trans for 1st quarter of 2009	The No. of Trans for 2nd quarter of 2009	Change (%)	The trading volume for 1st quarter of 2009 (million Dinars)	The trading volume for 2nd quarter of 2009 (million Dinars)	The change (%)	No. of traded shares for 1st quarter/ 2009 (million shares)	No. of traded shares for 2nd quarter/ 2009 (million shares)	Change (%)	Closing price for 1st quarter of 2009 (ID)	The closing price for 2nd quarter of 2009 (ID)		
AL-Khier financial Investment	112.9	31	66	3681.0	37.8	1429.2	3323.8	70.2	2403.5	10.0	0.500	0.550	الخيزر للاستثمار المالي	1
AL-Ameen financial Investment	100.0	2	4	-20.0	2.0	1.6	-10.5	1.9	1.7	-5.0	1.000	0.950	الامين للاستثمار المالي	2
AL - Ayaim for financial Investment	100.0	2	4	-85.8	40.0	5.7	-85.8	40.0	5.7	0.0	1.000	1.000	الايام للاستثمار المالي	3
Al-wiaam Financial Investment	20.0	35	42	382.2	52.3	252.2	323.9	37.6	159.4	20.0	1.500	1.800	الويام للاستثمار المالي	4
AL-Batik Financial investment	—	—	1	—	—	32.6	—	—	32.6	-50.0	*2.000	1.000	الباتيك للاستثمار المالي	5
Mesopotamia for financial invesment	—	—	1	—	—	23.7	—	—	24.9	0.0	*0.95	0.950	بين النهرين للاستثمارات	6
AL-Qum'a for Financial Investment	336.4	11	48	-22.6	755.7	584.8	-32.1	629.2	427.1	4.2	1.200	1.250	القمة للاستثمار المالي	7

Compared to trading stocks of companies with 2nd quarter of 2009 to the 1st quarter of 2009

مقارنة حركة تداول اسهم الشركات للفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ مع الفصل الاول لعام ٢٠٠٩

The Tourism & Hotels sector

قطاع الفنادق والمطاعم

Company name	نسبة التغير (%)	عدد العقود للفصل الأول من عام ٢٠٠٩	عدد العقود للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩	نسبة التغير (%)	حجم التداول للفصل الأول من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	حجم التداول للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الأول / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	نسبة التغير (%)	سعر الاغلاق للفصل الأول من عام ٢٠٠٩ (دينار)	سعر الاغلاق للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (دينار)	اسم الشركة	ت
	Change (%)	The No. of Trans for 1st quarter of 2009	The No. of Trans for 2nd quarter of 2009	Change (%)	The trading volume for 1st quarter of 2009 (million Dinars)	The trading volume for 2nd quarter of 2009 (million Dinars)	The change (%)	No. of traded shares for 1st quarter/ 2009 (million shares)	No. of traded shares for 2nd quarter/ 2009 (million shares)	Change (%)	Closing price for 1st quarter of 2009 (ID)	The closing price for 2nd quarter of 2009 (ID)		
Palestine Hotel	49.5	283	423	22.4	2252.3	2756.6	-11.0	114.3	101.7	8.0	25.000	27.000	فندق فلسطين	1
Ishtar Hotel	—	107	—	—	1021.4	—	—	52.7	—	0.0	26.000	*26.00	فندق عشتار	2
Babylon hotel	17.7	249	293	13.1	2756.0	3118.1	-34.1	120.7	79.6	12.5	32.000	36.000	فندق بابل	3
Baghdad Hotel	-16.7	90	75	48.6	224.5	333.7	16.7	11.4	13.3	-10.7	28.000	25.000	فندق بغداد	4
Tourist Investment	-7.4	163	151	47.2	550.0	809.8	-5.3	30.0	28.4	10.2	27.000	29.750	الوطنية للاستثمارات السياحية	5
Tourist Village of Mosul dam	-66.7	15	5	-55.8	11.3	5.0	-66.7	0.3	0.1	43.7	41.750	60.000	سد الموصل السياحي	6
Shareholding Karbala hotels	-34.9	166	108	-65.2	715.6	249.0	-78.7	105.7	22.5	31.6	9.500	12.500	فنادق كربلاء	7
AL-mansour hotel	—	84	—	—	2990.7	—	—	143.7	—	0.0	23.000	*23.00	فندق المنصور	8

Compared to trading stocks of companies with 2nd quarter of 2009 to the 1st quarter of 2009

مقارنة حركة تداول اسهم الشركات للفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ مع الفصل الاول لعام ٢٠٠٩

The Services sector

قطاع الخدمات

Company name	نسبة التغير (%) Change (%)	عدد العقود للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ The No. of Trans. for 1st quarter of 2009	عدد العقود للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ The No. of Trans. for 2nd quarter of 2009	نسبة التغير (%) Change (%)	حجم التداول للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار) The trading volume for 1st quarter of 2009 (million Dinars)	حجم التداول للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار) The trading volume for 2nd quarter of 2009 (million Dinars)	نسبة التغير (%) The change (%)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الاول / ٢٠٠٩ (مليون سهم) No. of traded shares for 1st quarter/ 2009 (million shares)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (مليون سهم) No. of traded shares for 2nd quarter/ 2009 (million shares)	نسبة التغير (%) Change (%)	سعر الإغلاق للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ دينار Closing price for 1st quarter of 2009 (ID)	سعر الإغلاق للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ دينار The closing price for 2nd quarter of 2009 (ID)	اسم الشركة	ت
Kharkh Tour Amuzement city	-63.6	11	4	-67.1	8.2	2.7	-66.7	1.2	0.4	3.8	6.500	6.750	مدينة العاب الخرخ	1
Mosul for funfairs	-57.1	7	3	-70.4	2.7	0.8	-66.7	0.3	0.1	17.6	10.250	12.050	الموصل لعنن الاعاب	2
Mamoura Realestate Investment	-50.5	200	99	-94.4	3572.3	198.9	-94.2	1487.1	86.4	-4.2	2.400	2.300	المعمورة العقارية	3
Al-Ameen Estate Investment	11.1	9	10	1982.5	9.7	202.0	1935.3	5.1	103.8	-11.4	2.200	1.950	الامين للاستثمار العقارية	4
AL-Nukhba for Construction	-62.2	74	28	-42.5	150.5	86.6	-54.9	69.2	31.2	-7.3	2.750	2.550	شركة النخبة للمقالات	5
Iraqi Land Transport	-6.1	132	124	-90.5	4384.1	416.2	-89.6	686.6	71.5	2.6	5.750	5.900	العراقية للنقل البري	6
Baghdad for goods & passanger transportation	233.3	9	30	96.6	44.2	86.9	-28.0	7.5	5.4	128.6	7.000	16.000	بغداد لنقل الركاب والبضائع	7
Iraqi for general Tranportation	28.7	87	112	74.4	134.8	235.1	50.5	27.3	41.1	29.0	4.650	6.000	نقل المتنوعات النفطية والبضائع	8
AL-Badia General Trans	-32.1	78	53	-4.8	144.5	137.6	-29.9	35.1	24.6	20.0	5.000	6.000	البادية للنقل العام	9
Baghdad motor cars servicing	-23.3	30	23	-0.9	21.5	21.3	-29.9	17.4	12.2	43.3	1.500	2.150	بغداد لخدمات السيارات	10

Compared to trading stocks of companies with 2nd quarter of 2009 to the 1st quarter of 2009

مقارنة حركة تداول اسهم الشركات للفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ مع الفصل الاول لعام ٢٠٠٩

The Industry sector

قطاع الصناعة

Company name	نسبة التغير (%)	عدد العقود للفصل الاول من عام ٢٠٠٩	عدد العقود للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩	نسبة التغير (%)	حجم التداول للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	حجم التداول للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الاول / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	نسبة التغير (%)	سعر الاغلاق للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (دينار)	سعر الاغلاق للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (دينار)	اسم الشركة	ت
	Change (%)	The No. of Trans for 1st quarter of 2009	The No. of Trans for 2nd quarter of 2009	Change (%)	The trading volume for 1st quarter of 2009 (million Dinars)	The trading volume for 2nd quarter of 2009 (million Dinars)	The change (%)	No of traded shares for 1st quarter/ 2009 (million shares)	No of traded shares for 2nd quarter/ 2009 (million shares)	Change (%)	Closing price for 1st quarter of 2009 (ID)	The closing price for 2nd quarter of 2009 (ID)		
Nineveh Food Industries	88.2	51	96	10.6	144.9	160.3	-17.0	131.5	109.1	3.7	1.350	1.400	١	١
AL-mansour pharmaceuticals industries	-57.6	172	73	-71.8	236.9	66.7	-76.7	194.3	45.3	3.3	1.500	1.550	2	2
Modern Sewing	-60.2	88	35	-73.8	66.8	17.5	-75.8	62.5	15.1	-4.3	1.150	1.100	3	3
Iraqi For Tufted Carpets	0.0	23	23	-71.3	42.5	12.2	-71.7	10.6	3.0	-7.1	4.200	3.900	4	4
Messan for Food Industries	—	1	—	—	10.9	—	—	0.7	—	0.0	15.000	*15.000	5	5
Eastern Brewery	31.3	48	63	-53.6	734.9	340.7	-46.8	525.6	279.4	-4.3	1.150	1.100	6	6
Baghdad for Packing Materials	—	—	16	—	—	27.4	—	—	4.9	43.5	*4.25	6.100	7	7
Modern Chemical Industries	0.0	5	5	-15.8	34.8	29.3	-20.0	0.5	0.4	0.0	69.000	69.000	8	8
Baghdad Soft Drinks	-3.1	842	816	8.2	3928.5	4249.9	-2.6	3364.0	3277.8	0.0	1.300	1.300	9	9
Al-hilal Industrial	—	40	—	—	68.9	—	—	69.3	—	0.0	1.000	*1.00	10	10
The Light Industries	20.9	201	243	-12.5	954.3	835.1	-22.0	445.6	347.4	-17.3	2.600	2.150	11	11
National Chemical & Plastic Industris	14.8	128	147	5.7	227.8	240.8	-5.6	87.2	82.3	-6.7	3.000	2.800	12	12
Electronic Industries	—	—	370	—	—	1430.7	—	—	481.7	128.6	*1.4	3.200	13	13

Compared to trading stocks of companies with 2nd quarter of 2009 to the 1st quarter of 2009

مقارنة حركة تداول اسهم الشركات للفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ مع الفصل الاول لعام ٢٠٠٩

The Agricultural sector

قطاع الزراعة

Company name	نسبة التغير (%)	عدد العقود للفصل الاول من عام ٢٠٠٩	عدد العقود للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩	نسبة التغير (%)	حجم التداول للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	حجم التداول للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الاول / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	عدد الاسهم المتداولة للفصل الثاني / ٢٠٠٩ (مليون سهم)	نسبة التغير (%)	سعر الاغلاق للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (دينار)	سعر الاغلاق للفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ (دينار)	اسم الشركة	ت
	Change (%)	The No. of Trans for 1st quarter of 2009	The No. of Trans for 2nd quarter of 2009	Change (%)	The trading volume for 1st quarter of 2009 (million Dinars)	The trading volume for 2nd quarter of 2009 (million Dinars)	The change (%)	No. of traded shares for 1st quarter/ 2009 (million shares)	No. of traded shares for 2nd quarter/ 2009 (million shares)	Change (%)	Closing price for 1st quarter of 2009 (ID)	The closing price for 2nd quarter of 2009 (ID)		
AL-Therar for Agricultural Production	60.4	106	170	88.0	152.8	287.3	88.2	365.4	687.6	-20.0	0.500	0.400	الثرار للانتاج الزراعي	1
The Modern Animal & Agricultural	14.3	14	16	-89.3	55.3	5.9	-89.0	52.6	5.8	4.8	1.050	1.100	الحديثة للانتاج الزراعي	2
Al-Ahlyia for Agricultural	-43.8	16	9	-94.4	37.2	2.1	-94.8	40.5	2.1	-15.0	1.000	0.850	الاهلية للانتاج الزراعي	3
Middle East for Production-Fish	14.8	27	31	511.5	7.8	47.7	400.0	2.4	12.0	14.3	3.500	4.000	الشرق الاوسط للاسمك	4
Iraqi for Seed Production	-72.2	18	5	-70.4	7.1	2.1	-73.3	6.0	1.6	4.0	1.250	1.300	العراقية للانتاج البذور	5
Iraqi for production and marketing meats	210.7	28	87	331.2	76.0	327.7	157.8	14.7	37.9	9.9	7.050	7.750	العراقية للانتاج وتسويق اللحوم	6
Iraqi Agricultural Products	-76.5	17	4	-92.0	22.4	1.8	-93.0	5.7	0.4	-1.1	4.600	4.550	العراقية للمنتجات الزراعية	7
Total	42.51	226	322	88.1	358.6	674.6	53.4	487.3	747.4				المجموع	
Total sectors	-45.1	12663	6953	12.8	105961.2	119511.6	-15.8	57060.6	48031.6				المجموع العام للقطاعات	

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولاً - الاستنتاجات

اولاً - حجم التداول

ارتفع حجم التداول في ظل قانون الاستثمار العراقي الى مايقرب ١١٩,٥ مليار دينار عراقي خلال الفصل الثاني لعام ٢٠٠٩ موضع الدراسة.

ثانياً - عدد الاسهم المتداولة

لوحظ انخفاض في عدد الاسهم المتداولة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩ الى مايقارب ٤٨ مليار سهم.

ثالثاً - عدد العقود

لوحظ انخفاض عدد العقود من ١٢٠٠٠ عقد تقريباً الى ٧٠٠٠ عقد.

رابعاً - هناك اعترافات من بعض المستثمرين المتخصصين على مصداقية الارقام موضوع الدراسة.

خامساً - توجه للمستثمرين في ظل قانون الاستثمار العراقي نحو القطاع الصناعي ثم المصرفي بينها تراجعت القطاعات (الخدمات والزراعة والفنادق واخيراً التأمين مما يدل على ضعف في الاستثمار في تلك القطاعات).

ثانياً - التوصيات

اضافة الى التطورات الايجابية التي احدثتها التشريعات في اتجاه تنمية سوق راس المال فان تشغيل السوق يحتاج الى قوة دفع متصلة خلال الفترة القادمة التي ينتظر ان تشهد التحول الحقيقي الى اقتصاد يدار بقوى السوق من خلال نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص وفق الضوابط الموضوعية لتوسيع قاعدة الملكية وهذا يقودنا الى صياغة اهم التوصيات.

١. هناك امكانية لاصدار اسهم عادية لايملك حاملها حق التصويت في الجمعية العمومية للشركة ويشجع ذلك شركات الاكتتاب المغلق ان تطرح ثلث الاسهم للجمهور عند زيادة رأس المال ويزيل تخوف الادارة في هذه الشركات من تدخل المساهمين الجدد في القرار.

٢. يمكن تشجيع شركات الاكتتاب المغلق بان تتحول الى شركات اكتتاب عام بان تطرح اسهم هذه الشركات بعلاوة At Premium تساوي الفرق بين القيمة الاسمية وبسعر التعادل (كالقيمة الحالية لصافي حقول الملكية على اساس سعر خصم البنك المركزي) وبهذه الطريقة يمكن الاخذ في الاعتبار قدرة الشركة على توليد الربح في المستقبل وفقاً لنوع النشاط وقدرات الادارة.
٣. التوصية الشائعة بتخصيص نسبة من اسهم شركات القطاع العام (تجاه الجهاز المصرفي وقطاع التأمين الى مساهمات جيدة والتخوف من ان تظل هذه الاسهم حبيسة هذين القطاعين او يتم التعامل عليها بين وحدات القطاعين وبذلك يفقد سوق رأس المال عنصري الديناميكية والسيولة). العمل على توسيع قاعدة المؤسسات الوطنية ذات الصلة بسوق الاوراق المالية مثل صناديق الاستثمار، شركات رأس المال المخاطر، شركات امانة الاكتتاب ومؤسسات شراء ديون الشركات المتعثرة بالخصم.
٤. العمل على توفير البيانات عن المراكز المالية للشركات بشكل تفصيلي يساعد على التحليل المالي واستخلاص المؤشرات ونشرها حتى يمكن ترشيد قرارات التعامل ببعاً وشراء.
٥. تدعيم مؤسسات التمويل للمراكز المالية لسماسة الاوراق المالية باقراضهم عند الحاجة لتقوية دور هؤلاء السماسرة في الترويج الاوراق المالية في سوق الاصدار والتداول.
٦. وضع لائحة داخلية لسوق العراق الاوراق المالية وتعليمات واضحة للتداول ملحقة بالقانون ١٣ لعام ٢٠٠٦.
٧. توفير المناخ الاستثماري الملائم عن طريق الاستقرار القوانين الاقتصادية الداعمة لهذا القانون بحيث تمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الاستثماري في السوق العراقي بكل ثقة وطمأنينة.
٨. نشر الوعي المالي بين الموظفين بالاضافة الى الوعي القانوني من حيث العمل على تشجيع العمل في السوق المالي والتعريف بادواته المختلفة ويمكن ان تلعب وسائل الاعلام المختلفة دوراً كبيراً في هذا المجال.

المصادر: الكتب

- ١ -الهندي، منير، الاستثمار مبادئ وطرق وتحليل المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٧،
 - ٢ -النجار، عبد الوهاب، بعض القضايا لتطوير الاسواق المالية العربية - صندوق النقد العربي - ابو ظبي ، سنة ١٩٨٤.
 - ٣ -عزام، هنري، البورصات العربية تنتظر التخصيصية - مجلة الاقتصاد والاعمال - عدد خاص - سبتمبر ١٩٩٩.
 - ٤ -سيسي، مصطفى جعفر، محاضرات القيت على طلبة ادارة المصارف والتأمين، جامعة درنة، ليبيا، ٢٠٠٥.
 - ٥ -طوقان، د. امية صلاح، سياسات وادوات تطوير اسواق الاوراق المالية في الدول العربية، مجلة المصارف العربية مجلد ثاني عش ر، عدد ١٤٤، كانون الاول ١٩٩٢.
 - ٦ -منصور، حسام، سوق نيويورك للاوراق المالية مجلد النشرة الاقتصادية الكويت :وزارة المالية-ادارة البحوث الاقتصادية السنة السابعة ٢٠٠٠، ص١٣-٢٩
 - ٧ -دكتور منير صالح هندي- ادارة البنوك التجارية- المكتب العربي الحديث- الاسكندرية-١٩٨٧. ص ٥٥
- ## التقارير والوثائق
- ٨ -قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.
 - ٩ -الدستور العراقي المادة ٢٥.
 - ١٠ - دائرة البحوث والدراسات، هيئة الاوراق المالية، تقارير الفصل الثاني عن حركة التداول في سوق العراق للاوراق المالية للعام ٢٠٠٩.
 - ١١ - قانون الاستثمار العراقي ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

Abstract

Accordingly, this study covered the Iraqi capital market with a focus on the present reality of the Iraqi market for securities in the application of the Iraqi investment law and privileges granted to the

investor in the Iraqi market for securities and a set of proposals that would develop the reality of the Iraqi market for securities on the one hand and increased to activate the law No. 13 of 2006, which lead to the development of the Iraqi economy by encouraging the channeling of savings to invest in securities, where the stock market encourages small savers and the elderly who have a financial surplus can not be used in carrying out independent projects with their money because of the lack of investment have an idea, and then they prefer to buy securities as much money, and this helps to serve the purposes of development of the Iraqi economy.

Teacher Assistant

/ Mustafa Jaffar Al-Essa
Baghdad University
Center for Market Research and Consumer Protection
Research and Studies
the impact of the new investment law in the Iraqi market for securities
Analytical study

Assistant Lecturer Mustafa Jaafar Al-Essa

Abstract

Financial markets are at the present time from the basic requirements for achieving economic development and financial highlights the importance of the financial market in the service of national economy, Iraq, where the Iraqi market for securities (in English: ISX) is a market for securities in Iraq market in June 2004. And operate under the supervision of the Securities Commission of Iraq. And is an independent body set modeled on the U.S. Securities and Exchange. And before 2003, and was called on the current market the name of the Baghdad Stock Exchange and run by the Iraqi Ministry of Finance. Now she is self-regulatory body such as the New York Stock Exchange. As of 2005 became the Iraqi market for securities is the only exchange in Iraq. When opened in 2004, there were only 15 companies listed

on the market, but now have been tabulated more than 100 companies.

Accordingly While shrinking the role of the public sector and give a greater role for individual initiatives and access to the private sector in economic activity and reconstruction requests configuration companies need capital or capital increase of existing companies and as a result crystallized policy of the State economic development through the provisions of Iraqi legislation (the Constitution), which took the market economy system, where Article 25 of the Constitution that the State guarantees the reform of the Iraqi economy according to modern economic bases to ensure the full investment of its resources, diversifying its sources and encouraging the private sector, pursuant to this rule of constitutional law was passed 13 for the year 2006 to address the problems of the Iraqi economy, which suffers from weak accumulation capitalist fact that the Iraqi economy unilateral depends on the oil resources in funding and the magnitude of unemployment and the fragility of the private sector and because of the importance of the above This study shows the current reality of the Iraqi market for securities in light of the application of the Iraqi investment law, where the researcher first section the research methodology and the second section the theoretical framework of the study The third section and the reality and the prospects for the stock market through the analysis of some financial indicators after the application of the Iraqi investment law, either the final research Vtm address the conclusions and recommendations that stressed the importance of the Iraqi investment law and the need to provide the tools and the appropriate investment climate to apply.